لانها كالحدث في الحين الآن فيها يحتاج الى زيادة الكشف قال في المصفى والخلاف في
بقراءة ما يجوز به الصلاة اما اذا اقراء ذكل فعليه ان يركع ولا يجوز له الايستخلف اه
وقال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه قراءة آية لانه لا يستخلف فاكثر
فسدت صلاته ثم انما يجوز الاستخلاف اذا كان حافظا فحضر بحال او خوف اما اذا
امياً لا يجوز له الاستخلاف لقصر يقتدين الغني وضيق الصدر والفعل حصر مثل ليس
ضم الحاء فحطاء كذا في المغرب ولو احدث الامام ولم يتقدم احد وكان في المسجد
فتوضأ به الامام فانه يعود الى موضعه ويبني لان صلاة القوم انما تفسد بخروج الامام
من غير خليفة وههنا لم يخرج ولو ان الامام صار حافظا بحيث لا يمكنه المضي في الصلاة ليس له ان
يستخلف عند ابي حنيفة وعندهما له ان يستخلف وفي مسئلة سبق الحدث الاستيناف افضل
عن شبهة الخلاف وهذا في حق الكل عند بعض المشايخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعا واما الامام
وأما القوم ان كانا يجد آن جماعة فالاستيناف افضل والا يجدان جماعة فالبناء افضل
صيانة لفضيلة الجماعة وصحح هذا القول صاحب الفتاوى وقال بعضهم ان كان في الوقت سعة
فالافضل الاستيناف وفي الكرخي الافضل ان يتوضأ ويستأنف لانه يؤدي فرضه
مبني ولا اختلاف فيهما اولا ومن ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استأنف وان
خرج من المسجد يبني ولو كان استخلف فسدت صلاته لانه عمل كثير من غير عذر وروي عن محمد
انه يستأنف في الوجهين سواء خرج من المسجد او لم يخرج لانه انصرف من غير عذر قال في التهذيب
وخلافا لمحمد فيما اذا كان باب المسجد الى جانب القبلة اما اذا كان الى جانبها ومضى ووجهه الى القبلة
لا فساد بالاتفاق حتى يخرج من المسجد وفي الفتاوى تهم انه يخرج فاستخلف وقبل ان يخرج من المسجد
ظهر انه لم يرعف قال ابن الفضل ان كان الخليفة ادى ركنا من الصلاة لم يجز للامام ان يعود
الامامة ثانية ولكن يقتدي بالخليفة وان لم يؤد ركنا فعند محمد له ان يأتم لانه لا يأتم
اخره وقال محمد تفسد صلاته ولو ظن انه اتم الصلاة على تحري وضوء فانصرف ثم تبين انه
فسدت صلاته وان لم يخرج لان الانصراف على سبيل الرفض والفرق بين هذه المسئلة وبين

احدث ثم علم انه لم يحدث انه لو تحقق ما توهم في هذه المسئلة استقبل ولو تحقق في تلك ما توهم بنى على صلاته
ولو رأى الجبيرة سقط ما وظن الماسح على الخفين ان مدته انقضت فانصرف ثم علم
انها لم تنقض او رأى في ثوبه نجاسة فظنها دما او ظن انه لم يمسح رأسه فانصرف ثم تبين له انه مسح
يستأنف في هذا كله لان انصرافه على جهة الرفض ولو صلى العشاء فسلم على ركعتين يظنها فرضه
او في الظهر يظنها جمعة او على ظن انه مسافر فانه يستأنف ولو ظنها اربعا فانه يبني ويسجد للسهو
لانه في الاول يتيقن انه صلى ركعتين وكان عامدا في السلام وسلام العامد قاطع وفي الثاني على ظن
انها اربعة فلم يكن عامدا ولو خرج ثم القيء او الرعاف او الحدث فانصرف لحاجة وقال ابو يوسف
يبني لانه اذا احتشى ذكل لم يمكنه المضي في صلاته فجاز له البناء كما لو وجد ذكل ولو انصرف على ظن
انه في ثوبه نجاسة ليغسلها ثم علم انه لا نجاسة فيه فانه لا يبني ولو احدث في صلاة الجنازة فقدم
غيره جاز هو الصحيح فان قام فاتم او نظر الى المرأة فانزل او جن او اغمي عليه او قهقه كما في الصلاة
هذا اذا لم يقعد قدر التشهد في الثانية اما اذا قعد ولا يستأنف في المسائل كلها واتمام يجزي البناء ومع
الجنون والنوم والاغماء والاحتلام لانه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص وكذا
القهقهة لانها بمنزلة الكلام قال في المبسوط هي افحش من الكلام عند المناجاة حتى تنقض الوضوء ثم سوى
بين القيء والعمد في الكلام في القهقهة اولا وان قهقه بعد ما قعد قدر التشهد قبل السلام تمت
صلاته كالكلام في هذه الحالة لوجود الصنع المنافي ولكن في القهقهة يلزمه الوضوء لانه وجب اعادة
الوضوء ولو اغمي عليه بعد القعود قدر التشهد فان صلاته وصلاتهم تامة وعلى الامام الوضوء لصلاة
اخرى اما صلاة الامام فلانه صار حارجا بلا خطاء وليس عليه وكن من اركان الصلاة فيجب اعادة
وكذا كل صلاة من ظن على حالة فان قالت الخروج بعضه فرض عند ابي حنيفة ولم يوجد قلنا قد وجد لان
منها على مثل حال الامام فصلاته جائزة ايضا واما المسبوق فيحتمل ان يكون حكمهم في الاستخلاف حكمهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)